مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 599–614

تـركيـا والحلم الأوروبي: قراءة في سيناريوهات ومستقبل ملف العضوية التركية في الإتحاد الأوروبي

Turkey's European Dream: Read in scenarios and future of the Turkish EU membership file

رتيبـــة بـــرد

جامعة مولود معمري– تيزي وزو (الجزائر)، ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/22 تاريخ القبول: 2021/09/23 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تتطرق الورقة البحثية بالدراسة إلى مستقبل العلاقات التركية الأوروبية، وما يرتبط بملف العضوية التركية في البيت الأوروبي. من خلال التركيز على أهم معطيات وإحتملات تحقيق الإنضمام. ويهدف المقال إلى تشريح ملف ومسار الإنصمام التركي للإتحاد الأوروبي، عبر طرح وتحليل جملة من السيناريوهات المدعمة بجملة من المؤشرات المتعلقة بكل الاحتمالات. سواء تعلق الأمر بإمكانية تحقيق الإنضمام، أو بقاء مسار المفاوضات مفتوح إلى أجل غير محدد ولا معلوم، وحتى عدم إبعاد إمكانية فشل مفاوضات الإنصمام التركي للإتحاد الأوروبي المنشود منذ زمن بعيد.

كلمات مفتاحية: تركيا، الإتحاد الأوروبي، العضوية، السيناريوهات، المستقبل.

Abstract:

The research paper examines the future of Turkish - European relations and the associated file on Turkish membership in the European House. By focusing on the most important data and possibilities for joining. The article aims to dissect the file and path of the Turkish tunneling of the European Union, by presenting and analysing a set of scenarios supported by a set of indicators on all possibilities. Whether it is possible to achieve accession, whether the course of negotiations remains open for an indefinite period of time and not even the long-sought failure of the negotiations on the Turkish accession to the European Union.

Keywords: Turkey, EU, membership, scenarios, future

المؤلف المرسل: رتيبة برد، **الإيميل**: ber_ratiba@hotmail.com

مقدمة:

تتسم قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بكونها واحدة من أكثر القضايا التي أثارت جدلا، ليس فحسب على مستوى تحليل سياسة تركيا الخارجية، وتوجهات حكوماتها وأحزابها حيالها، وإنما أيضا على مستوى أنماط الاستجابة الأوروبية إزاءها، والتي ارتبطت بحركة صعود وهبوط لم تكن تجسيدا فحسب لمصالح متغيرة وتوجهات سياسية وأيديولوجية متباينة، وإنما بالأساس لما يمكن أن يطلق عليه اتفاق غير مكتوب بضرورة التعاطي معها عبر استراتيجية خلق الذرائع، وإثارة التحديات في مسألة لم ينظر إليها أوروبيا باعتبارها قضية سياسية واقتصادية فحسب، وإنما باعتبارها أيضا قضية سيسو–ثقافية، قد تدفع بالاتحاد الأوروبي إلى المجهول، وتبدل موازين القوى بداخله، وتغير من تركيبته الديموغرافية، وحدوده الجغرافية، لتتخطى حدود القارة الأوروبية إلى حدود إيران، والعراق، وسوريا، وإلى منطقة القوقاز الجنوبية لتلامس حدود جورجيا وأرمينيا، بما يقرب الاتحاد من مناطق الخطر وعدم الاستقرار[1].

لقد أصدرت المفوضية الأوروبية بتاريخ 12 أكتوبر2012، التقرير السنوي رقم أربع عشر،[2] والمتضمن متابعة المساعي التركية للإنضمام إلى الفضاء الأوروبي،[3] ويعكس هذا التقرير الرؤية الرسمية للإتحاد الأوروبي المتعلقة بتطور الإجراءات المتعلقة بإستفاء متطلبات الإنضمام المتعلقة بالطرف التركي، إذ أن تركيا لم تحصل من هذا التقرير على التوصية الإيجابية التي كانت تترقبها لفرض موقفها التفاوضي مع الطرف الأوروبي، في ظل طول إنتظارها.

ولد صرح "أردوغان"، في ما نقل عن الصحافة الأتراك، إن ((*تركيا تتوجه إلى الاتحاد الأوروبي منذ 50 عاما، ونحن ننتظر على الباب، أن اللعب بنا والتلاعب علينا خلال هذه الفترة لا يمكن ان يغفر أو يتحمل، الناس تسأل: لماذا تجعلون تركيا تنتظر عند هذا الباب منذ 54 عاما؟ ما الذي خلف ما تفعلونه، وما لا تستطيعون أن تفعلوه؟*)) وأضاف أردوغان ((*إننا نقف على قدمينا اقتصاديا، سواء ضمونا أم لا فإننا نريد استمرار هذه العلاقات، فلا تلعبوا بنا، هناك 5 ملايين تركي في الاتحاد الأوروبي، فلا تلعبوا وتعالوا لننهي هذا الأمر*))،[4] بذلك إعتبر أردغان أن ((*الإتحاد الأوروبي لم يتعامل مع أي بلد آخر سوى تركيا بهذه الطريقة، لقد وضعوا العراقيل أمام تركيا والمشكلة من جانب الاتحاد الأوروبي، هذه العراقيل تؤذي أوروبا وليس تركيا، اليوم ليست تركيا بحاجة إلى الاتحاد الأوروبي، بل هو الذي بحاجة إلى تركيا*)).[5]

تعاني هذه العلاقة التفاوضية بين الطرفين التركي والأوروبي من عدة صعوبات تتجلى في تحقيق فتح 13 فصل من 35 بين الطرفين، وهي متأثرة بعدة عوامل أبرزها الرؤية والنظرة الأوروبية لتركيا التي تعتبر جد

معقدة فهي متعلقة بجملة من الإعتبارات من بينها الجيوسياسسية ذات الصلة بالموقع الجغرافي المميز، والإعتبارات الجيوإقتصادية المتعلقة بالبعد الطاقوي الذي يخدم قضية الإنضمام لأجل تأمين الإتحاد الأوروبي من الأزمات الناجمة عن العجز في الطاقة. بالإضافة إلى كون تركيا نموذجا سياسيا وإقتصاديا يحتذي به إقليميا ودوليا.[6]

لكن هذا لا يمنع أن تعاني هذه العلاقات التركية الأوروبية من جملة من التعقيدات، إذ تصطدم المحاولات التركية للإنضمام بالكثير من الشكوك المرتبطة بالدوافع التركية المحتمل أن تكون خفية لطلب العضوية، خاصة لدى بعض الدول الفاعلة في الإتحاد مثل ألمانيا وفرنسا اللتان تعرقلان المساعي التركية وتدفعها إلى طريق مسدود مما يطيل أمد المفاوضات،[7] خاصة في ظل إستمرارية القضايا الشائكة والمؤثرة سلبا على العلاقات مع الدول الأوروبية سواءا بشكل فرادي أو في كتلة الإتحاد كما على ملف الإنضمام، ومن بينها الأزمة القبرصية، والمشكلة الأرمينية[8] والقضية الكردية،[9] رغم أن هذا لا يعني عدم وجود نقاط توافق بين الطرفين إذ يتحقق ذلك بصفة كبيرة في الإنسجام الكبير حول القضايا المتعلقة بالتوجهات الشرق أوسطية والقوقازية والبلقانية.[10]

تأتي الإشكالية الأساسية لهذه الورقة على النحو التالي: ما هي أبرز الإحتمالات للعلاقة المستقبلية التركية الأوروبية، المتأرجحة بين التوافق والإنسجام، وبين الشك والتردد. وما مصير ملف العضوية التركية في الإتحاد الأوروبي؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية، من خلال هذه الورقة البحثية، معتمدين مستويين منهجيين الوصفي والتحليلي، تنطلق من تقديم قراءة لواقع الأمر وتتجاوزه إلى تحليل أبرز المقومات الداعمة للعضوية وكذا المؤشرات التي تذهب إلى صعوبة تحقيق الإنضمام وغيرها من المعطيات التي تؤكد أن مسار المفاوضات بين الطرفين لا يزال طويلا .

أولا: الإنضمام وتحقيق العضويـــة التركية في الإتحاد الأوروبي

يتعلق هذا السيناريو الإيجابي بالحظوظ الداعمة لفكرة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي التي لا تزال قائم، وذلك عبر صيغة إندماج تركيا كشعب وهيئات دولة في المؤسسات الإتحادية والفضاء الأوروبي،[11] ويكون ذلك بالمرور عبر مسار مرحلي وتدريجي، مما من شأنه إحداث تقدم في وتيرة وسرعة العملية التفاوضية بين الطرفين، ومن بين النقاط الأساسية التي بإمكانها تشجيع الجهود الكفيلة بتحقيق هذا السيناريو الإيجابي، ما يتعلق بالمؤشرات التالية:

1. المؤشرات السياسية:

يعد النظام السياسي التركي، والذي يميزه الإسلام المعتدل والديمقراطية وتجسيد الفكر التداولي وغير ذلك من للميزات الإيجابية في ظل وصول حزب العدالة والتنمية يقدم نوعا من الثقة للطرف الأوروبي في قبول عضوية تركيا، كذلك إستمرارية إهتمام الإتحاد الأوروبي بتطوير وتعزيز علاقاته الثنائية التعاونية بتركيا، والإنتقال بها لمرحلة أكثر عمقا، للعديد من الإعتبارات المتصلة بدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى حاجة الإتحاد الأوروبي لتركيا في إطار بلورة وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الخارجية والأمنية، بالإضافة إلى الدور التركي في مسالة الثورات العربية، التي أطلق عليها تسمية "الربيع العربي"، خاصة إزاء الوضع في سوريا، دون أن ننسى أهمية تركيا في الإستراتيجيية الطاقوية الأوروبية، القاضية بتوفير الإستقرارية من الأزمات النفطية والمحتملة، وتأمين المعابر الغازية والطاقوية، إذ يعمل الإتحاد الأوروبي على وضع تركيا محل البديل لروسيا كمصدر للطاقة، [12] ضف إلى ذلك قضية التعامل التركي مع الأزمات التي تعد طرفا فيها سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، شرطا أساسيا للإنضمام التركي إلى الإتحاد الأوروبي، ويتعلق الأمر بالقضايا السابقة الذكر (القبرصية، الأرمينية والكردية).

يبدو أن الحكومة التركية برئاسة "رجب طيب أردوغان" بإمكانها تحقيق العديد من الاصلاحات المطلوبة من تركيا، فقد أنجزت إصلاحات كبيرة في ظرف عامين تفوق ما أنجزته تركيا طوال أربعين عاماً مضت، وعلى سبيل المثال، أنجزت هذه الحكومة رزمة إصلاحات مذهلة في وقت قصير نسبياً منها: إلغاء عقوبة الاعدام، وتغيير أنظمة السجون، بما فيها حماية السجناء من التعذيب، وتعزيز حرية التعبير، والشفافية، وإرساء دعائم دولة القانون من خلال إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية، والاعتراف بأولية التشريعات الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجالات حقوق الانسان، واعتمادها بمثابة المرجعية بالنسبة للمحاكم التركية. والأهم من ذلك هو تعزيز سلطة البرلمان، وقوانين المساواة، ومراقبة نفقات القوات المسلحة، وتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، وانخفاض تأثير الجيش التركي في إدارة العلاقات الخارجية بخاصة مع اليونان عبر تقليص سلطته في هذا المجال، وعليه تمكنت الديبلوماسية التركية من القيام بدور إيجابي في حل أزمة جزيرة قبرص، فهذه الأخيرة هي بوابتها للعضوية الأوروبية، فبدون تحقيق المساعي السلمية يستحيل إستمرار المسار التفاوضي دون تسوية هذه القضايا.[13]

2. المؤشرات الإقتصادية:

يعد التقدم الإقتصادي الذي تعرفة تركيا حاليا، الذي يقابله على المستوى الأوروبي حالة الأزمة الإقتصادية والمالية التي تهدد منطقة اليورو، إذ من المحتمل أن يبلغ الإقتصاد التركي عام 2012 ما يعادل نسبة 7,5 ٪،[14] في الوقت الذي يعاني الطرف الأوروبي تراجعا معتبرا ومخيفا، مما يدعم الإنضمام التركي للإتحاد لأن ذلك سيكون سندا ودعما أساسيا لأجل تنشيط الإقتصاديات الأوروبية،[15] ومن شأنه إنتشال الدول الأوروبية من حالة الأزمة التي أصبحت خانقة خاصة بالنسبة لليونان وإسبانيا وغيرهما من الدول المهددة بالإنسحاب من مجموعة اليورو .

3. المؤشرات الثقافية:

الزائر لكبريات المدن التركية كـ "إسطنبول" أو "أنقرة"، يصعب عليه التفرقة بينها وبين كبريات المدن الأوروبية أو الغربية عامة، سواءا من الناحية المادية المرتبطة بالمنشآت والهيئات أو المعنوية المرتبطة بالتصرفات والسلوكيات، فالتشييد العمراني يعد جد راقيا وموافقا لمعايير التهيئة العمرانية والمدنية مع إنتشار واسع للحدائق العمومية، ممل ينم بعراقة وحضارة وتاريخ كبير، وكذلك هو الأسلوب المعيشي للسكان، فالحياة اليومية للأتراك متسارعة ومليئة بالنشاط الحيوي والتجاري خاصة، مثلها مثل الدول الأوروبية، فهي من الدول الأكثر إستقطابا للسياح في العالم بما فيهم نسب كبيرة من الأوروبيين وحتى العرب الذين يقصدونها للإستجمام أو المتاجرة، مما يجعل منها بذلك عاصمة الشرق والغرب، لا تعرف الهدوء ولا النوم. فهذا بدوره يعد مؤشرا يساهم في دعم فرضية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ويسهل عملية الإندماج بسلاسة كبيرة على مستوى الشعوب وكذا المؤسسات الحكومية.

الواقع قضية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، جد حيوية وإستراتيجية لأكثر من سبب، هذا ما يخلق حالة التردد والحيرة والقلق التي تكتسي الطرفين، لأن الأمر له إيجابياته وعليه سلبيات تساهم بقوة في عرقلته. نجد أن من بين الدوافع التي تفرض على الإتحاد الأوروبي تقبل تركيا كعضو كامل الحقوق والواجبات، ما يتعلق بالأتي:[16]

- قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، سيجعل جيرانها في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والبحر الأسود، في الفلك الأوروبي، مما يحقق مصالح هذه الأخيرة الإستراتيجية،
- قبول تركيا سيعطي للإتحاد الأوروبي بعدا عالميا في مواجهة تيار العولمة الأمريكية وسيخرج الإتحاد من كونه نادي مسيحي، ليتسع ثقافيا وحضاريا،
- إدماج تركيا في الكيان الأوروبي المتحد، بفعل موقعها الجيوبوليتيكي سيخدم المستقبل الأوروبي،

- إنضمام تركيا سيخدم الإتحاد الأوروبي على المدى البعيد، خاصة أمام أزمة الشيخوخة التي تعاني منها الأقطار الأوروبية، بذلك ستتمكن تركيا من إعطاء الحيوية الكافية مد الإتحاد الأوروبي بالعمالة الكافية لتنشيطه،

كون تركيا دولة متقدمة، سيساهم في دعم الإقتصاد الأوروبي، فهي دولة ذات نمو إقتصادي ودخل فردي مرتفع، ومنخفضة من حيث نسب التضخم والبطالة، في بالمقارنة مع الأزمة التي تعرفها دول الإتحاد.

ثانيا: تمديـد مسـار مفاوضات اللاإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي

يقدم هذا السيناريو حالة إستمرارية وإمتداد العملية التفاوضية بين تركيا والإتحاد الأوروبي، والتي لا يزال نهاية النفق غير متبين.

1. وضع مفاوضات العضوية التركية للإتحاد الأوروبي:

تعرف المفاوضات التركية مع الطرف الأوروبي سيرورة بطيئة، وهذا بعد ما جاء به قرار قمة بروكسل المنعقدة في 17 ديسمبر2004 القاضي بفتح مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي إبتداءا من تاريخ 3 أكتوبر2005، بعد محادثات طويلة وعويصة، فرغم الإرتباط الوثيق الذي يطبع علاقات الإتحاد الأوروبي بتركيا، لا تزال هذه الأخيرة تتعرض للتهجمات والإستفزازات الأوروبية، التي ما فتئت تجمد مشروع عضويتها في كل مرة، تحت حجج مختلفة تتجه أحيانا نحو نقد سياساتها تجاه الملف الكردي، أو تجاه ملف حقوق الإنسان (منذ إنقلاب 1980) وهذا في ظل تركيز البرلمان الأوروبي إهتمامه على المسائل السياسية والأمنية، وكذا أحيانا أخرى تجاه تركيبتها السكانية التي قد تهدد توازن الإتحاد في ظل التخوف الغير معلن من طابعها وتوجهها الإسلامي، خاصة في ظل سياسة عهدة حزب العدالة والتنمية. مما خلق حالة من التردد والحيرة لدى الطرفين.

من جهتها ترد تركيا على لسان سفيرها السابق بلندن "أزدن سانبرك" أن *((تركيا كانت على الدوام جزءا رئيسيا من المنظومة الأوروبية منذ أقدم العصور والأزمان... ، ويتعذر تصور أوروبا بدون تركيا، بالتالي فإننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا والإتحاد الأوروبي، مهما رأي بعض القادة الأوروبيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوروبية داخلية، لا إلى مشكلة خارجية))*.

الواضح أن تركيا ترفض فكرة المشروطية التي تضعها بروكسل عقبة في طريق إنضمامها للإتحاد الأوروبي وتراها مجحفة وغير عادلة في حقها وهذا ما جاء في بيان الحكومة السابعة والخمسين:[17] *((عضوية تركيا*

الكاملة في الإتحاد الأوروبي، هي حقها المستمد من التاريخ والجغرافيا والمعاهدات الدولية، سنسعى إلى تحقيق هدف تركيا المتمثل في العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، بحقوق ومكانة متكافئة مع حقوق ومكانة الدول الأخرى الأعضاء. سوف تحتل تركيا مكانها المشروع في عملية الإندماج الجارية في أوروبا، وسوف تتابع وهي تفعل هذا، حماية حقوقها ومصالحها القومية والوطنية، بكثير من الحرص واليقضة، وسنبقى، على هذا الصعيد، حريصين على رصد وإستغلال جميع الفرص والتطورات التي من شأنها أن تعزز علاقتنا مع الإتحاد الأوروبي. ستتخذ تركيا موقفا ثابتا يستهدف التمتع بالندية والمساواة الكاملتين في سائر المؤسسات والتشكيلات السياسية والإقتصادية الأوروبية والعابرة للأطلسي، فضلا عن تلك المتعلقة بالأمن والدفاع)).[18]

2. العقبات التي تشوب مسار العضوية التركية للإتحاد الأوروبي:

لقد مارست الدول الأوروبية في إطار الإتحاد الكثير من الضغوطات الإستفزازية على تركيا، أبرزها ما تعلق بثلاث عقبات تأجل الآمال التركية بتحقيق حلمها الأوروبي، وهي كالتالي:[19]

أ. **العقبة الأولى:** يركز على عدم بدأ المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، إلا بشرط أن لا يكون الهدف النهائي هو الإنضمام، بل منح تركيا صفة الشريك المميز، ولقد إستنكرته أنقرة هذا المقترح النمساوي وإعتبرته خروجا عن إطار المفاوضات، الأمر الذي خلق أزمة وخالة لا توافق عارمة، ولم يعد الوفاق إلا بعد التنازل على هذا المقترح، بتدخل من بريطانيا التي كانت تترأس الإتحاد، كما تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كوسط بين الأوروبيين وتركيا، بتهدئة الأوضاع إعادة المفاوضات إلى نقطة البدء الأولى.

ب. **العقبة الثانية:** تتمثل في قيام البرلمان الأوروبي بالإقتراع بالموافقة على تأجيل التصديق على بروتوكول تركيا، الذي بموجبها تدخل هذه الأخيرة في إتفاقية إتحاد جمركي تشمل العشر دول الجديدة المنظمة إلى الإتحاد، ولقد وافق 311 برلماني أوروبي على تأجيل التصديق على بروتوكول تركيا التي تصر على رفض الإعتراف بقبرص.

ت. **العقبة الثالثة:** تشمل تنظيم إستطلاعات راي قبل أيام قليلة من الإنطلاق في المفاوضات، أبرزها الإستطلاع الفرنسي حول قضية إنضمام تركيا في حين تعد هذه الدول من أبرز المعارضين للإنضمام، وأسفر الإستطلاع على رفض 60 ٪ من الشعب الفرنسي، دون أن ننسى التأثير السلبي للرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" الذي حارب بقوة ملف إنضمام تركيا.

جدول1. يوضح حالة التفاوض بين الإتحاد الأوروبي وتركيا بخصوص الإنضمام

ت	عنوان الفصل (الملف) [20](*)	الحالة
1	حرية حركة السلع والمنتجات	مؤجل
2	حرية حركة الأيد العاملة	لم يفتح لحد الآن
3	حق المؤسسات وحرية التزويد بالخدمات	مؤجل
4	حرية حركة رأس المال	تم فتحه
5	الإقتناء العام	لم يفتح
6	قانون الشركات	تم فتحه نهاية 2007
7	قانون الملكية الفكرية	تم فتحه نهاية 2007
8	سياسات المنافسة	لم يفتح
9	الخدمات المالية	مؤجل
10	مجتمع المعلومات وأجهزة الإعلام	تم فتحه
11	الزراعة والتنمية الريفية	مؤجل
12	سلامة الأغذية والسياسات البيطرية الصحية	تم فتحه في يونيو 2010
13	صيد الأسماك	مؤجل
14	سياسة النقل	مؤجل
15	الطاقة	لم يفتح
16	الضرائب	تم فتحه في يونيو 2009
17	الإقتصاد والسياسات النقدية	لم يفتح
18	الإحصائيات	تم فتحه
19	السياسات الإجتماعية والوظائف	لم يفتح
20	المشاريع والسياسات الصناعية	تم فتحه
21	الشبكات عبر الأوروبية	تم فتحه
22	السياسة الإقليمية وتنسيق الأدوات الهيكلية	لم يفتح

23	السلطة القضائية والحقوق الأساسية	لم يفتح
24	العدالة والحرية والأمن	لم يفتح
25	العلم والبحث	تم الإنتهاء منه
26	التعليم والثقافة	لم يفتح
27	البيئة	تم فتحه
28	المستهلك والوقاية الصحية	تم فتحه
29	الإتحاد الجمركي	مؤجل
30	العلاقات الخارجية	مؤجل
31	السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية	لم يفتح
32	التحكيم المالي	تم فتحه
33	البنود المالية والميزانية	لم يفتح
34	المؤسسات	لم يفتح
35	القضايا الأخرى	لم تفتح

المصدر: محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (1993-2010)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010)، ص 211، 212.

يمكن بصفة عامة تلخيص أهم الإعتبارات المتعلقة بهذه العملية التفاوضية المفتوحة التي تعرف بطئا شديدا في النقاط الثلاثة المتمثلة عموما في التالية:[21]

- طبيعة العملية التفاوضية ذاتها، التي تعرف صعوبات وعراقيل عدة،[22] وفق المشروطية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا المطالبة بالإلتزام بالقيم الأوروبية المشتركة (حقوق الإنسان والأقليات، الديمقراطية، سيادة القانون والعدالة..)،
- طبيعة الإدراك والتقديرات المرتبط بالأطراف المعنية بالعملية التفاوضية، المتعلق بحالة الحذر الأوروبي من القيام بأية خطوة متعجلة أو غير ممحصة بالدراسة، وفق جدول زمني يستوفي سنوات طوال، في ظل حالة الغموض وعدم الوضوح بالنسبة لمستقبل المفاوضات،

- طبيعة التأيد السياسي والإجتماعي الذي شهدته بداية العملية التفاوضية، التي عرفت منذ الإنطلاق مشكلات ألقت بظلالها على محدثات وأسهمت سلبا على مسيرة ومستقبل المفاوضات ويؤدي إلى إبطاء وإطالة مسار عملية الإنضمام.

ثالثا: فشل مفاوضات الإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي

كلما تقدمت تركيا على طريق بلوغ العضوية الأوروبية، تغدو الصعوبات التي تواجهها أكبر وأوضح، بما يفوق في أحيان عدة القدرة على المثابرة، فبعد فترة من بدء مفاوضات العضوية الأوروبية مع تركيا ما زال الوضع يحتفظ بملامح السكون بل ويزداد المأزق وطأة، فالإشكاليات المثارة تحمل عنوان الإستعصاء، ولم يتم تجاوز الكثير منها، إن بشأن قضية الأرمن أو بشأن الاعتراف بقبرص وتحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، أو في ما يخص مجالات الاقتصاد والقوانين والتشريعات وغيرها.[23]

رغم ما تقدمه تركيا من مؤشرات إيجابية، مدعمة لملف إنضمامها الذي أصبح يؤرقها منذ عهد طويل في ظل إستمرار المفاوضات اللامتناهية، ورغم الدعم والتحمس الأمريكي للفكرة، إلا أن الدول المكونة للإتحاد الأوروبي لا تزال تتماطل وتتردد في إستكمال هذا المسار، إذ ترى أن مسألة الإنضمام التركي تشوبها جملة من المعوقات التي تهدد مسار إنتسابها إلى الإتحاد الأوروبي بالفشل، من بين أبرزها ما يتبين في الفروع التالية:[24]

1. **المعوقات القانونية:** يتعلق الأمر بجملة المبررات القانونية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي، والمرتبطة بالشروط التي تضعها معاهدة روما المؤسسة والمنشأة للإتحاد الأوروبي، ويكمن الإشكال في العبارة الواردة في الديباجة ((أية دولة أوروبية يمكن أن تقبل لتصبح عضوا في هذه الجمعية))، مما يضع أمام الدول الراغبة في الإنضمام شرطا أولا هو أن تكون أوروبية، ثم تليها الشروط الأخرى كالديمقراطية ...إلخ،
2. **المعوقات السياسية:** يتعلق الأمر خاصة بمعارضة بعض دول الإتحاد الأوروبي لفكرة إنضمام تركيا كعضو كامل الحقوق والواجبات، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، والتي تتحجج بالأوضاع الداخلية المتعلقة بالقيود المفروضة على الأحزاب السياسية والقضية الكردية، وغيرهما.
3. **المعوقات الأمنية:** تكمن في التخوفات التي تبديها الدول الأوروبية الواقعة شرقا من أن تصبح في موقع حرج على المستوى الأمني بعد إنضمام تركيا للإتحاد، إذ ستجاور دولا تعرف حالات من

اللاستقرار والتوتر كما الحال بالنسبة للعراق وإيران وسوريا، بشكل سيفعل إنتقال عدوى التوترات التي قد تنتج عن ذلك، لذلك تفضل أن تضحي بتركيا لتجعلها عازلا من الأخطار المحتملة.

4. **المعوقات المؤسساتية:** إذ يعد الطابع المؤسسي للإتحاد الأوروبي في حد ذاته عائقا أمام إنضمام تركيا، لأن العامل الديمغرافي سيؤثر حتما على المؤسسات الأوروبية كالبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، من خلال عملية إتخاذ القرار فكثافة السكانية التركية سترفع مقاعدها حتما في هذه المؤسسات لتصبح ندا مع الدول التي تعد نواة الإتحاد مثل ألمانيا، مما قد يقلب موازين القوى داخل الإتحاد، مما قد يضر بدول كبرى (ألمانيا وفرنسا) مما يفسر معارضتهما للإنضمام التركي، (أنظر الجدول الموالي الذي يوضح تأثير العامل الديمغرافي التركي على وزن التصويت).

5. **المعوقات الثقافية والحضارية:** تعتبر قضية الإسلام التركي،[25] إلى جانب تنوع الإثنية، منبع حذر وتخوف كبير لدى الطرف الأوروبي، خاصة في ظل وصول حزب التنمية والعدالة، ذو المواقف التي يرى فيها الغرب عامة تشددا، لهذا السبب تميل بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا إلى جعل تركيا صماما ودولة عازلة، ومجرد شريكة إستراتيجية.

يمكن عموما تلخيص المعوقات التي يستند إليها معارضو عضوية تركيا الأوروبية في:[26]

- قوى اليمين المحافظ وبعض من اليسار الأوروبي يرون أن الهوية الأوروبية ذات رابط جوهري بالدين المسيحي، بما يدفع إلى رفض عضوية دولة مسلمة حتى وإن كانت أكثر تشدداً في علمانيتها من بلدان مثل فرنسا وبريطانيا.
- التباين واضح بين تركيا والاتحاد الأوروبي في قضايا ثقافية عديدة، منها أن إنفاق الفرد في تركيا على شراء الكتب لا يتعدى الدولارين سنويا، في حين يصل في أوروبا إلى زهاء 500 دولار، وحجم ما تنفقه تركيا على الطالب الواحد يقدر سنويا 450 دولارا، فيما يصل إلى 10 أضعاف هذا الرقم أوروبيا، و40 ٪ من سكان تركيا يعملون في الزراعة، بينما لا تتعدى هذه النسبة الـ2 ٪في أوروبا، وهو ما قد يوجد صعوبات عديدة أمام تركيا في التأقلم مع ثقافة الاتحاد الأوروبي.
- المؤشرات الديموغرافية تنبئ أن تركيا ستغدو في المستقبل، إذا انضمت للاتحاد الأوروبي، الدولة الأكثر وزنا في المؤسسات التشريعية الأوروبية، ما يتضاعف أثره إذا ما أضيف أنه بحلول عام 2050 سيصل هذا العدد إلى 89 مليونا، بما يوازي الحجم الديموغرافي لمجموع سكان الدول العشر التي انضمت للاتحاد بدءا من ماي 2003.

- يشكل الوضع الجغرافي لتركيا، من حيث حدودها الطويلة مع العراق وإيران وسورية والتداخل في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث تفاقم المشكلات الأمنية، دافعا لعدم قبول العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي، لاسيما أن وضعاً كهذا سيخلق صراعات دولية حول مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة وروسيا.
- يبقى التأكيد على أن ما شهدته الساحة الأوروبية من دعوات لفرض مزيد من القيود أمام تركيا من قبيل ضرورة الاعتراف بجمهورية قبرص، وبمذابح الأرمن، إنما هو انعكاس واضح لغلبة دوافع رفض منح العضوية الأوروبية لتركيا، وهو سيدفع عما قريب بتشدد تركي مقابل تحت تأثير إعادة تشكل التيار القومي الذي يرى في العضوية الأوروبية أملاً مفقودا، وتنازلا محتوما، لا رابط بينهما.

فعليه سيظل مستقبل الإنضمام التركي للاتحاد الأوروبي مرتبطا بتغير التفاعلات والسياسات الأوروبية تجاه القضية.

جدول2. يوضح تأثير العامل الديمغرافي التركي على وزن التصويت والقرار الأوروبي

الدولة	حصة دول الإتحاد الـ 25 في 2004 (نسبة منوية)	حصة دول الإتحاد الـ27 في 2015 (نسبة منوية)	حصة دول الإتحاد الـ28 في 2015 (نسبة منوية)
ألمانيا	18,1	16,9	14,5
فرنسا	13,2	13,9	11,0
إيطاليا	12,6	11,4	9,8
بريطانيا	13,0	12,6	10,7
إسبانيا	9,0	8,4	6,7
بولندا	8,4	7,8	6,7
هولندا	3,5	3,4	2,9
تركيا	--	--	14,4
4 الكبار	56,9	53,8	45,9
4 الكبار + تركيا	--	--	60,3
مجموع 28 دولة	100	100	100

المصدر: محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق ، ص 231.

يذهب هذا السيناريو المتعلق بإحتمال فشل مسار إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وهذا بفعل تكاثف وتداخل جملة من العوامل المؤثرة أبرزها:[27]

- حالة التناقض التي يعرفها الإتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي بين إهتمامه بالمقومات التركية، وتخوفها من ضمها،
- الإشكالية المتعلقة بصنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي المرتبط بحالة اللجوء إلى إستعمال حق النقض ضد دخول دولة عضو جديدة،[28] التي تتمتع بها الدول الأوروبية في إجتماعات المخصصة لدراسة ملفات الإنضمام،
- للرأي العام الأوروبي دوره الكبير، إذ تشير أغلبية إستطلاعات الرأي العام التي أجرته مؤسسات عدة تابعة لجهات أوروبية وأمريكية، حالة الرفض التي يبديها الرأي العام الأوروبي بمختلف شرائحه لفكرة الإنضمام التركي، وفي مقدمة الأسباب الكائنة وراء ذلك نجد نسبة أو عدد سكانها الذي يقارب 80 مليون نسمة.

4. خاتمة:

يظهر أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يزال هدفاً استراتيجياً بالنسبة لتركيا، التي ترفض إنهاء مفاوضات حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد، مقابل إستبدال ذلك بالشراكة الإستراتيجية مع أوروبا، ولا يبدو أن لهذا العرض نصيباً في التنفيذ، على الأقل على المدى القريب، لأسباب عديدة، على رأسها عدم استعداد أي من الطرفين، حتى الآن، لتحمّل المسؤولية التاريخية لإنهاء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد.

كما لا يزال ملف الإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي، يعرف مدّ وجزر لا متناهي، طال أكثر من اللازم، حتى أن وثائق ''ويكيليكس'' كشفت عام 2010 عن أنه لا أمل في انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي بسبب موقف رافض لعدد كبير من دول القارة البيضاء، حيث سلطت برقيات دبلوماسية أميركية سرية نشرتها صحيفة ''ديرتاجسشبيغيل الألمانية''، الأضواء على حقائق تتعلق برفض الإتحاد الأوروبي لقبول تركيا في عضويته، وحالة الإمتعاض المتصاعدة بين الأتراك تجاه أوروبا.

يستند الأوروبيون في رفضهم ''الصارم'' منح تركيا عضوية كاملة في الاتحاد إلى العديد من التبريرات تتراوح بين التعسف على الديمقراطية والعدوانية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة، وأخرى لها علاقة بالدين، ما يجعلها بعيدة عن دخول هذا التكتل. كما يتهم الإتحاد الأوروبي تركيا بعدم معالجة مخاوفه بشأن استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون والحقوق الأساسية والسلطة القضائية، مما أدى بمفاوضات الانضمام وصلت إلى طريق مسدود.

تؤكد المعطيات والمؤشرات التي قدمها المقال، إلى أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، ولعلّ هذه الإستحالة مردها في النهاية إلى الإنهيارات المتتالية داخل الإتحاد الأوروبي الذي بات مهددا في أمنه وتماسكه واقتصاده ونسيجه الإجتماعي، فالأزمات الإقتصاديّة عصفت ببعض أعضائه والتهديدات بالإنسلاخ من صلبه قد تزيد من جراحه الّتي يرى بعض المراقبين أنّها قد لا تندمل بتاتا إذا ما قرّرت بريطانيا الإنسحاب وحلّت محلّها تركيا.

وفي المقابل تبدو الاستراتيجية التركية الحالية، كأنها قائمة على إهمال ملف انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل تعزيز العلاقات مع دوله، وبالذات ألمانيا، للحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية، سواء في ما يخص توسيع الاتحاد الجمركي أو رفع حظر تصدير السلاح الألماني إلى تركيا، والذي لا يعتمد عليه الجيش التركي فقط لصيانة عدد كبير من الأسلحة الألمانية التي يستخدمها، ولكن أيضاً في الصناعات الدفاعية، بينما تبذل تركيا جهوداً حثيثة لحل معضلة عدم قدرتها على تصنيع محركات طائرات وآليات ثقيلة، ولجأت إلى بريطانيا وكوريا وأوكرانيا في هذا الشأن.

5. التهميش:

[1]– محمد عبد القادر خليل، "العضوية المستحيلة:"هل تنجح مفاوضات تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي؟ السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، (مارس 2013) ، د ص.

[2]– يعد تقرير المفوضية الأوروبية أداة مهمة وأساسية في إطار متابعة ملف إنضمام تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي.

[3]– لقد تزامن صدور التقرير مع مرور ست سنوات على الإنطلاق الرسمي لمفاوضات الانضمام التركي بتاريخ 3 أكتوبر 2006.

[4]– انقسم الأتراك بين مؤيد لأردوغان ومعارض، على اعتبار ان أوروبا العاجزة اقتصاديا ليست خيارا ناجحا لتركي

[5]– محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر 1997)، ص204

أنظر أيضا: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، د.ص

[6]– مقارنة ببقية دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، خاصة حول قضية الإسلام المعتدل، والتناوب الحزبي على السلطة وإندماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية، والإصلاح والشفافية....

[7]– أعلن أردوغان أن ((المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، موضحا أن «54 عاما ليست قليلة، ليس من بلد صبر مثل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، نحن صابرون، لكن إلى حدود معينة))، ويرى "سامي كوهين" في صحيفة «ميلليت» ان موقف أردوغان هو أكثر من ردة فعل على أوروبا، وهو أقرب الى إنذار أو تحذير من أجل ألا تصل الأمور الى نقطة الانقطاع عن أوروبا، وان المطلوب من أوروبا الآن وقف التلاعب بتركيا وفتح الباب أمام انضمامها الى الاتحاد..

[8]– يتعين على تركيا بخصوص هذه القضية أن تواجه الإدانة الصادرة عام 1998 عن الجمعية الوطنية الفرنسية، والمناهضة للمعاملة التي تعرض لها الشعب الأرمني فترة الحرب العالمية الأولى على يد الدولة العثمانية، مما خلق توترا بين تركيا وفرنسا.

[9]– بخصوص هذه النقطة خلقت حالة غير مريحة بين تركيا وإيطاليا، حينما عبرت إيطاليا عن عدم قدرتها تحقيق إمكانية عقد إجتماع مقرر في سبتمبر 1998 بروما، تحت تسمية البرلمان الكردي في المنفى.

[10]– أحمد السكري، المسار المتعثر: تعقيدات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، (المجلد 47، العدد 187، جانفي 2012)، ص 159.

[11]– تعرف هذه القضية جدلا كبيرا ومتزايد على مستوى الرأي العام الأوروبي ومؤسسات صنع القرار السياسي في بروكسل.

[12]– أحمد السكري، المرجع نفسه، ص ص 160.

[13] – عمر كوش، هل ستنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟، الشرق.....اء، 19أكتوبر 2005، في: http://www.voltairenet.org/article129854.html

[14]– أشارت مجلة فورين أفيرز، لشهر نوفمبر2011، ان الإقتصاد الأوروبي يعرف تراجعا لصالح دعم صعود قوى بديلة وصاعدة على رأسها كل من تركيا، الصين والأرجنتين.

[15]– فورين أفيرز ، نوفمبر 2011، مرجع نفسه.

[16] – محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (1993-2010)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010)، ص ص 26، 27.

[17] – كما جاء في البيان الذي تلاه رئيس الوزراء "بولنت أجويد" أمام مجلس البرلمان في 4 يونيو 1999.

[18] – محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق، ص ص 313 – 413.

[19] – _____، التقرير الإستراتيجي العربي (2006/2005)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص ص 171، 172.

[20] – (*) هذه البنود يفرضها الإتحاد الأوروبي على الدول المرشحة للإنضمام، وعلى الدول الطالبة للإنضمام أن تطبقها

[21] – أحمد السكري، مرجع سابق، ص ص 160، 161.

[22]– كما سبق ورأينا في العرض أعلاه

[23] – محمد عبد القادر، الصعوبات في طريق دخول تركيا النادي الأوروبي، الحياة، 17 ت2 2006، في: http://www.ancme.net/articles/293

[24] – محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق، ص ص 327، 328.

[25] – وهذا ما أعلنه الرئيس الفرنسي الأسبق، جيسكار ديستان، في حوار مع صحيفة "لوموند" في 8 فبراير 2003 ((إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهاية أوروبا، فعاصمتها ليست في أوروبا، و95 في المائة من سكانها يعيشون خارج أوروبا، كما أن لها ثقافة مختلفة ونهجاً مختلفاً وحياة مختلفة. إنها ليست دولة أوروبية. وتاريخيا، لا تنتمي للحضارة الأوروبية)).

[26] – محمد عبد القادر، مرجع سابق.

[27] – أحمد السكري، مرجع سابق، ص 161.

[28] –على سبيل المثال عندما قدمت لتركيا دعوة للمشاركة في إجتماع وزراء الخارجية في نهاية نوفمبر 2011، لمناقشة القضية السورية، لجأت قبرص الى إستعمال حق النقض، الرافضة لهذا الإقتراح الأوروبي